

فاعلية المسؤولية الاجتماعية للشركات في تقليل الفقر محلياً

فهرس المحتويات

المهمه الثالثه:	3
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.....	3
المبحث الأول: الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية للشركات والفقر.....	3
المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات وأبعادها.....	4
المطلب الثاني: مفهوم الفقر وأسبابه وآثاره.....	10
المطلب الثالث: العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وتقليل الفقر.....	17
المبحث الثاني: الدراسات السابقة والفجوة البحثية.....	24
المراجع:	30

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية للشركات والفقر

يُعد موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات من القضايا التي شهدت تطوراً ملحوظاً في الفكرين الاقتصادي والاجتماعي خلال العقود الأخيرة، حيث لم يعد يُنظر إلى الشركات باعتبارها وحدات اقتصادية تسعى فقط إلى تعظيم الأرباح، بل أصبحت كيانات مؤثرة في البنية المجتمعية، تتحمل مسؤوليات متعددة تجاه مختلف الأطراف ذات العلاقة، وعلى رأسها المجتمع المحلي. وقد جاء هذا التحول نتيجة تزايد الوعي العالمي بأهمية تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والأبعاد الاجتماعية والبيئية، الأمر الذي أدى إلى بروز مفهوم المسؤولية الاجتماعية كإطار شامل يوجه سلوك الشركات نحو الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، تؤكد الأدبيات الحديثة أن تبني الشركات لممارسات المسؤولية الاجتماعية لم يعد خياراً تطوعياً فحسب، بل أصبح ضرورة استراتيجية تفرضها متطلبات البيئة التنافسية والضغط المجتمعية، خاصة في ظل التحديات التنموية المتزايدة مثل الفقر والبطالة وعدم المساواة (شتوح & زهير، 2021).

وفي ضوء هذا التحول، برزت المسؤولية الاجتماعية للشركات كأداة تنمية فعّالة يمكن توظيفها لمعالجة العديد من القضايا الاجتماعية، وفي مقدمتها مشكلة الفقر التي تُعد من أكثر المشكلات تعقيداً وتأثيراً على استقرار المجتمعات. إذ لم تعد جهود الحد من الفقر مقتصرة على الحكومات وحدها، بل أصبحت مسؤولية مشتركة تتطلب مشاركة فعّالة من القطاع الخاص، الذي يمتلك من الموارد والإمكانات ما يمكنه من إحداث تأثير ملموس في هذا المجال. وتتمثل مساهمة الشركات في هذا الإطار في تبني مبادرات وبرامج تستهدف تحسين الظروف المعيشية للفئات الهشة، سواء من خلال توفير فرص العمل، أو دعم المشاريع الصغيرة، أو الاستثمار في التعليم والتدريب، بما يساهم في تمكين الأفراد اقتصادياً واجتماعياً. وقد أظهرت العديد من الدراسات أن هذه الممارسات لا تحقق فقط منافع اجتماعية، بل تعود أيضاً بفوائد على الشركات نفسها من حيث تعزيز سمعتها وزيادة ولاء العملاء وتحقيق الاستدامة على المدى الطويل (باسمة فارس محمد، 2024).

ومن جانب آخر، يُعد الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد لا تقتصر على انخفاض مستوى الدخل فحسب، بل تمتد لتشمل الحرمان من الفرص الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والسكن اللائق، وهو ما يجعله عائقاً رئيسياً أمام تحقيق التنمية المستدامة. كما أن أسباب الفقر تتسم بالتعقيد والتداخل، حيث ترتبط

بعض عوامل اقتصادية مثل البطالة وضعف النمو، وعوامل اجتماعية مثل التهميش وعدم تكافؤ الفرص، إضافة إلى عوامل هيكلية تتعلق بسياسات التنمية وتوزيع الموارد. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية تكامل الجهود بين مختلف الفاعلين، بما في ذلك الشركات، لمواجهة هذه الظاهرة بطرق شاملة ومستدامة. وقد أكدت الأدبيات أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تمثل أحد الأدوات المهمة في تحقيق أهداف التنمية، خاصة تلك المرتبطة بالقضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة، من خلال تبني استراتيجيات تنموية تسهم في تعزيز العدالة الاجتماعية وتقليل الفجوات الاقتصادية (بابكر، 2024).

وانطلاقاً من ذلك، تتضح أهمية الربط بين المسؤولية الاجتماعية للشركات ومشكلة الفقر كمدخل تحليلي لفهم دور القطاع الخاص في دعم التنمية المجتمعية. فالمسؤولية الاجتماعية لم تعد مجرد أنشطة خيرية أو مبادرات موسمية، بل أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية المؤسسية، تقوم على أسس من التخطيط طويل الأجل والشراكة مع مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومات والمؤسسات غير الربحية والمجتمع المحلي. ويعزز هذا التوجه من قدرة الشركات على إحداث أثر مستدام في تقليل الفقر، من خلال تنفيذ برامج قائمة على التمكين الاقتصادي وبناء القدرات وتحقيق الاستقلال المالي للأفراد. وفي هذا السياق، تشير الدراسات الحديثة إلى أن فاعلية المسؤولية الاجتماعية في الحد من الفقر تعتمد بشكل كبير على مدى تكامل هذه المبادرات مع السياسات التنموية العامة، وعلى قدرتها في استهداف الفئات الأكثر احتياجاً بشكل دقيق ومدروس، وهو ما يؤكد عليه (المحمدي، 2025) في إبراز الدور الحيوي للمسؤولية الاجتماعية في تعزيز التنمية المجتمعية المستدامة والحد من الفقر.

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات وأبعادها

أولاً: تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات

تُعد المسؤولية الاجتماعية للشركات من المفاهيم الأساسية في الفكر الإداري الحديث، حيث ارتبط ظهورها وتطورها بالتغيرات العميقة التي شهدتها العالم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فلم تعد الشركات تُقَيَّم فقط بناءً على قدرتها على تحقيق الأرباح، بل أصبح يُنظر إليها باعتبارها مؤسسات ذات دور مجتمعي فاعل، تتحمل مسؤوليات متعددة تجاه مختلف أصحاب المصلحة، مثل العاملين، والعملاء، والمجتمع المحلي، والبيئة. ويعكس هذا التحول انتقال الفكر الإداري من التركيز على الربحية قصيرة الأجل إلى تبني منظور استراتيجي طويل الأجل يقوم على تحقيق التوازن بين الأداء الاقتصادي والالتزامات الاجتماعية، بما يساهم في تعزيز استدامة المؤسسة واستقرار المجتمع في آنٍ واحد.

وفي هذا الإطار، يُشير مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى مجموعة من السياسات والممارسات الطوعية التي تتبناها المؤسسات بهدف تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية وبيئية متكاملة، حيث تسعى الشركات إلى دمج الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية في عملياتها التشغيلية واستراتيجياتها المؤسسية. ويعني ذلك أن المؤسسة لا تكتفي بالامتثال للقوانين والتشريعات، بل تتجاوز ذلك إلى تبني مبادرات تعزز رفاهية المجتمع وتحسن جودة الحياة، وهو ما يعكس التزامها الحقيقي تجاه التنمية المستدامة. وقد أشار (سويلم & فضيلة، 2023) إلى أن المسؤولية الاجتماعية تمثل التزاماً مؤسسياً بحماية المستهلك وضمان جودة المنتجات والخدمات، بما يعكس حرص المؤسسة على تحقيق التوازن بين مصالحها الاقتصادية وواجباتها الاجتماعية.

كما تتسم المسؤولية الاجتماعية بتعدد أبعادها وتنوع مجالات تطبيقها، حيث تختلف باختلاف طبيعة المؤسسة وبيئتها، إلا أنها تتفق في كونها إطاراً شاملاً يجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي هذا السياق، يؤكد (عبد الله وآخرون، 2021) أن المسؤولية الاجتماعية تُعد أحد الأدوات الاستراتيجية التي تعتمد عليها المؤسسات لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال دمج هذه الأبعاد في سياساتها العامة، بما يضمن تحقيق نمو اقتصادي متوازن يراعي العدالة الاجتماعية ويحافظ على الموارد الطبيعية. ويعكس هذا الطرح أهمية المسؤولية الاجتماعية كمدخل متكامل لإدارة العلاقة بين المؤسسة والمجتمع، بما يحقق مصالح مشتركة للطرفين.

ومن ناحية أخرى، لم يعد تطبيق المسؤولية الاجتماعية مقتصرًا على المؤسسات الاقتصادية فقط، بل امتد ليشمل المؤسسات الحكومية والخدمية، التي تلعب دوراً مهماً في دعم الفئات الهشة ومعالجة المشكلات الاجتماعية. حيث تسهم هذه المؤسسات في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي، وتعزيز التماسك المجتمعي، خاصة في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه المجتمعات المعاصرة (تيتو & حسام، 2024). كما أن تبني المسؤولية الاجتماعية يساهم في تحسين الصورة الذهنية للمؤسسة وتعزيز سمعتها، مما ينعكس إيجاباً على ثقة المجتمع بها ويزيد من قدرتها على الاستمرار والتنافس (نذير & صلاح الدين، 2024). وفي السياق ذاته، تؤكد (ميسوم & بوشيبان، 2025) أن الالتزام بممارسات المسؤولية الاجتماعية يُعد من العوامل الرئيسية التي تساهم في بناء سمعة تنظيمية قوية وتعزيز الميزة التنافسية للمؤسسة.

وعليه، يمكن النظر إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات باعتبارها منظومة متكاملة من القيم والمبادئ والممارسات التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والالتزامات الاجتماعية، بما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. كما تعكس هذه المنظومة تحولاً جوهرياً في دور الشركات داخل

المجتمع، حيث أصبحت شريكاً أساسياً في مواجهة التحديات التنموية، وعلى رأسها مشكلة الفقر، من خلال تبني سياسات ومبادرات تسهم في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز العدالة الاجتماعية. وبالتالي، فإن فهم هذا المفهوم بشكل عميق يُعد خطوة أساسية لتحليل دوره في تحقيق التنمية وتقليل الفقر، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى معالجته بشكل علمي ومنهجي.

ثانياً: نشأة المسؤولية الاجتماعية للشركات وتطورها

ترجع جذور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى بدايات القرن العشرين، حيث ظهرت ملامحه الأولى في صورة أنشطة خيرية ومبادرات إنسانية قامت بها بعض المؤسسات الكبرى، خاصة في الدول الصناعية، بهدف تحسين صورتها أمام المجتمع وتعزيز علاقاتها مع العاملين والعملاء. وقد اتسمت هذه المرحلة بالطابع التقليدي، إذ كانت المسؤولية الاجتماعية تُمارس بشكل محدود وغير منظم، وتقتصر في الغالب على تقديم التبرعات أو دعم بعض الأنشطة المجتمعية دون وجود رؤية استراتيجية واضحة أو ارتباط مباشر بأهداف المؤسسة. كما كانت هذه الممارسات تُعد نوعاً من الالتزام الأخلاقي أو السلوك التطوعي الذي يعكس رغبة المؤسسة في كسب رضا المجتمع، دون أن يكون جزءاً من منظومة إدارية متكاملة.

ومع تطور الفكر الإداري والاقتصادي خلال النصف الثاني من القرن العشرين، شهد مفهوم المسؤولية الاجتماعية تحولاً نوعياً، حيث بدأ يُنظر إليه باعتباره عنصراً أساسياً في إدارة المؤسسات، وليس مجرد نشاط جانبي. وقد ساهمت عدة عوامل في هذا التحول، من أبرزها تزايد الوعي المجتمعي بحقوق الأفراد، وظهور الحركات البيئية، وتنامي دور وسائل الإعلام في تسليط الضوء على ممارسات الشركات، إضافة إلى بروز مفهوم التنمية المستدامة الذي أكد على ضرورة تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ونتيجة لذلك، أصبحت الشركات مطالبة بتبني سياسات مسؤولية تأخذ بعين الاعتبار تأثير أنشطتها على المجتمع والبيئة، وهو ما أدى إلى دمج المسؤولية الاجتماعية ضمن استراتيجياتها المؤسسية طويلة المدى.

وفي هذا السياق، برزت أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كفاعل رئيسي في مجال المسؤولية الاجتماعية، حيث أظهرت الدراسات أنها تمتلك قدرة كبيرة على التأثير المباشر في المجتمعات المحلية نظراً لقربها منها وارتباطها باحتياجاتها اليومية. وقد أشار (بومعيزة وآخرون، 2022) إلى أن هذه المؤسسات تلعب دوراً متزايداً في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من خلال تبني ممارسات مسؤولية تسهم في دعم الاقتصاد المحلي وتحسين مستوى المعيشة. كما ساهم تطور مفاهيم الإدارة الحديثة، مثل إدارة الكفاءات،

في تعزيز هذا التوجه، حيث أصبح الاستثمار في الموارد البشرية وتمكينها من الأولويات الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات لتعزيز مسؤوليتها الاجتماعية (قمار & خلايفية، 2025).

ومن جانب آخر، شهدت المسؤولية الاجتماعية تطوراً ملحوظاً من حيث آليات تطبيقها داخل المؤسسات، حيث لم تعد تقتصر على المبادرات الخارجية، بل أصبحت جزءاً من الثقافة التنظيمية الداخلية. وفي هذا الإطار، يلعب الاتصال الداخلي دوراً محورياً في نشر الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية بين العاملين، وتحفيزهم على المشاركة الفعالة في تنفيذ البرامج والمبادرات المجتمعية (طالبي & عدمان، 2022). كما يُعد تمكين العاملين من خلال إشراكهم في اتخاذ القرار وتوفير بيئة عمل داعمة من العوامل الأساسية التي تساهم في نجاح تطبيق المسؤولية الاجتماعية، حيث يعزز ذلك من شعورهم بالانتماء والمسؤولية تجاه المؤسسة والمجتمع (شوادرة، 2022).

إضافة إلى ذلك، ساهمت التطورات الحديثة في مجالات الإدارة والتقنية في تعزيز ممارسات المسؤولية الاجتماعية، حيث أصبحت المؤسسات تعتمد على أنظمة الإدارة المتكاملة التي تساهم في تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد أشار (بالراشد وآخرون، 2023) إلى أن هذه الأنظمة تساعد في تحسين كفاءة الأداء المؤسسي وتعزيز الالتزام بالمعايير الاجتماعية والبيئية. كما أن تبني المسؤولية الاجتماعية يساهم في تقليل المخاطر التشغيلية، خاصة في القطاعات الصناعية التي تواجه تحديات بيئية معقدة، وهو ما أكد عليه (بن الدين وآخرون، 2025) في دراسته حول دور المسؤولية الاجتماعية في الحد من المخاطر الصناعية. وعليه، يمكن القول إن المسؤولية الاجتماعية للشركات قد تطورت من مجرد نشاط خيري محدود إلى نهج استراتيجي متكامل، يشكل جزءاً أساسياً من منظومة الإدارة الحديثة، ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز دور الشركات في خدمة المجتمع.

ثالثاً: أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات

تتسم المسؤولية الاجتماعية للشركات بطابعها الشمولي والتكاملي، حيث لا يمكن حصرها في جانب واحد أو نشاط محدد، بل تمتد لتشمل مجموعة من الأبعاد المتداخلة التي تعمل معاً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ويعكس هذا التعدد في الأبعاد طبيعة الدور الذي تؤديه الشركات في المجتمع، حيث أصبحت مسؤولية ليس فقط عن تحقيق الأرباح، بل عن الإسهام الفعّال في معالجة التحديات التنموية، وعلى رأسها الفقر والبطالة وعدم المساواة. وفي هذا السياق، يمكن تناول أبعاد المسؤولية الاجتماعية من خلال أربعة محاور رئيسية، يعكس كل منها جانباً مهماً من التزام الشركات تجاه المجتمع والبيئة.

1. البعد الاقتصادي

يُعد البعد الاقتصادي حجر الأساس في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث يرتبط بدور المؤسسة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال خلق القيمة الاقتصادية وتعزيز الإنتاجية وتحقيق النمو. إلا أن هذا البعد لم يعد يُقاس فقط بمقدار الأرباح التي تحققها الشركة، بل بمدى مساهمتها في تحسين الأوضاع الاقتصادية للمجتمع الذي تعمل فيه. ويشمل ذلك توفير فرص العمل، والحد من البطالة، وتحسين مستويات الدخل، بما يساهم في رفع مستوى المعيشة وتقليل معدلات الفقر.

كما يتجلى البعد الاقتصادي في التزام الشركات بتبني سياسات عادلة في توزيع الموارد والعوائد، بما يحقق نوعاً من العدالة الاقتصادية بين مختلف فئات المجتمع. ويتضمن ذلك دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تُعد من المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، حيث تساهم الشركات في تمويل هذه المشاريع أو تقديم الدعم الفني والإداري لها، مما يعزز من قدرتها على الاستمرار والنمو. بالإضافة إلى ذلك، تلعب الشركات دوراً مهماً في تطوير مهارات القوى العاملة من خلال برامج التدريب والتأهيل المهني، وهو ما يساهم في زيادة فرص التوظيف وتحسين الكفاءة الإنتاجية.

ولا يقتصر تأثير هذا البعد على الجوانب الاقتصادية المباشرة، بل يمتد ليشمل الاستقرار الاجتماعي، حيث إن تحسين الأوضاع الاقتصادية يساهم في تقليل الفجوات الاجتماعية وتعزيز التماسك المجتمعي. ومن هنا، يُعد البعد الاقتصادي أحد الأدوات الفعالة التي يمكن من خلالها للشركات الإسهام في الحد من الفقر وتحقيق التنمية الشاملة.

2. البعد الاجتماعي

يركز البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية على الدور الذي تؤديه الشركات في تحسين جودة الحياة داخل المجتمع، من خلال الإسهام في تطوير الخدمات الاجتماعية ودعم الفئات الأكثر احتياجاً. ويشمل هذا البعد مجموعة واسعة من الأنشطة والمبادرات التي تستهدف مجالات حيوية مثل التعليم والصحة والإسكان، حيث تساهم الشركات في تمويل المشاريع التعليمية، وتوفير المنح الدراسية، ودعم المؤسسات الصحية، مما يعزز من مستوى التنمية البشرية.

كما يتضمن هذا البعد تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال تقليل الفجوات بين فئات المجتمع، والعمل على دمج الفئات المهمشة في العملية التنموية. ويُعد هذا الدور بالغ الأهمية في المجتمعات التي تعاني من

تفاوت اقتصادي واجتماعي، حيث يمكن للشركات أن تسهم في تحقيق نوع من التوازن الاجتماعي من خلال توجيه مواردها نحو دعم الفئات الأكثر ضعفاً.

ومن ناحية أخرى، يسهم البعد الاجتماعي في تعزيز العلاقة بين الشركة والمجتمع، حيث يؤدي التزام الشركة بمسؤولياتها الاجتماعية إلى بناء جسور من الثقة والتعاون مع المجتمع المحلي. وهذا بدوره ينعكس إيجاباً على سمعة المؤسسة ويزيد من مستوى قبولها الاجتماعي، مما يعزز من استقرارها واستمراريتها. كما أن هذا البعد يسهم في تحقيق التنمية البشرية من خلال تحسين مستوى التعليم والصحة، وهو ما يُعد أساساً لأي عملية تنموية مستدامة.

3. بعد التمكين

يُعد بعد التمكين من الأبعاد الحديثة نسبياً في إطار المسؤولية الاجتماعية، حيث يركز على تمكين الأفراد والمجتمعات من خلال تطوير قدراتهم وتعزيز مهاراتهم، بما يمكنهم من تحقيق الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي. ويقوم هذا البعد على فكرة الانتقال من تقديم المساعدات المباشرة إلى بناء القدرات، بحيث يصبح الأفراد قادرين على الاعتماد على أنفسهم والمشاركة الفعالة في النشاط الاقتصادي.

ويتجلى هذا البعد في تقديم برامج تدريبية وتأهيلية تستهدف تنمية المهارات المهنية والفنية، إضافة إلى دعم ريادة الأعمال من خلال توفير التمويل والإرشاد والتوجيه للمشروعات الناشئة. كما يشمل تعزيز فرص العمل الذاتي، وهو ما يسهم في خلق مصادر دخل مستدامة للأفراد، ويقلل من اعتمادهم على المساعدات الخارجية. ويُعد هذا التوجه من أكثر الأساليب فاعلية في مكافحة الفقر، لأنه يعالج أسبابه الجذرية بدلاً من الاكتفاء بمعالجة نتائجه.

كما يمتد مفهوم التمكين ليشمل العاملين داخل المؤسسة نفسها، حيث يُعد تمكينهم من خلال إشراكهم في اتخاذ القرار، وتوفير بيئة عمل محفزة، من العوامل الأساسية التي تعزز من نجاح ممارسات المسؤولية الاجتماعية. وقد أشار (شوادرة، 2022) إلى أن تمكين العاملين يسهم في زيادة مستوى الابتكار والإنتاجية، ويعزز من التزامهم بتنفيذ المبادرات المجتمعية، مما ينعكس إيجاباً على أداء المؤسسة ودورها في المجتمع.

4. بعد الاستدامة

يرتبط بعد الاستدامة بضمان استمرارية الأثر الإيجابي لممارسات المسؤولية الاجتماعية على المدى الطويل، حيث لا تقتصر هذه الممارسات على تحقيق نتائج آنية، بل تهدف إلى إحداث تغيير مستدام في

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويعكس هذا البعد التزام الشركات بتبني استراتيجيات طويلة الأجل تراعي التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية.

ويشمل هذا البعد مجموعة من الممارسات التي تهدف إلى تقليل التأثيرات البيئية السلبية، مثل الحد من التلوث، وترشيد استهلاك الموارد، واستخدام التقنيات النظيفة، بما يساهم في حماية البيئة للأجيال القادمة. كما يتضمن تبني سياسات تنموية مستدامة تساهم في تحسين جودة الحياة دون الإضرار بالموارد المستقبلية، وهو ما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة التي تسعى إلى تحقيق توازن شامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ومن ناحية أخرى، يؤكد هذا البعد على أهمية التكامل بين مختلف أنشطة المؤسسة، بحيث يتم دمج المسؤولية الاجتماعية في جميع العمليات التشغيلية والإدارية، مما يضمن تحقيق أثر مستدام وفعال. وقد أشار (عبد الله وآخرون، 2021) إلى أن تبني هذا التوجه يساهم في تعزيز قدرة المؤسسات على تحقيق التنمية المستدامة، ويزيد من قدرتها على مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية المتزايدة. وعليه، يُعد بعد الاستدامة أحد الركائز الأساسية التي تضمن فاعلية المسؤولية الاجتماعية في تحقيق أهدافها على المدى الطويل، خاصة فيما يتعلق بالحد من الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

المطلب الثاني: مفهوم الفقر وأسبابه وآثاره

أولاً: تعريف الفقر وأنواعه

يُعد الفقر من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية المعقدة التي استقطبت اهتمام الباحثين والمفكرين عبر مختلف الحقول العلمية، نظراً لما يترتب عليه من آثار عميقة تمس بنية المجتمع واستقراره. ولم يعد الفقر يُفهم بوصفه مجرد انخفاض في مستوى الدخل، بل أصبح يُنظر إليه كظاهرة متعددة الأبعاد تعكس حالة من الحرمان الشامل الذي يحد من قدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم الأساسية والمشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ويشمل هذا الحرمان جوانب متعددة مثل نقص التعليم، وضعف الخدمات الصحية، وسوء السكن، وغياب فرص العمل، وهو ما يجعل الفقر حالة مركبة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية. وفي هذا السياق، يؤكد (موساوي، 2020) أن مفهوم الفقر قد تطور من مدلوله اللغوي البسيط إلى مفهوم سوسيولوجي شامل يعكس حالة من الإقصاء الاجتماعي والحرمان البنيوي.

وتعكس التعريفات الحديثة للفقر هذا التوسع في فهم الظاهرة، حيث يرى (أحمد وآخرون، 2024) أن الفقر يتمثل في عجز الفرد أو الأسرة عن تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة المقبول، نتيجة انخفاض الدخل أو محدودية الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية. ولا يقتصر هذا العجز على الجانب المادي فقط، بل يمتد ليشمل ضعف الفرص المتاحة للتعليم والعمل والرعاية الصحية، وهو ما يؤدي إلى تقييد قدرة الأفراد على تحسين أوضاعهم. ومن منظور إسلامي، يُنظر إلى الفقر باعتباره ظاهرة تستوجب المعالجة الشاملة، حيث يؤكد (محمد محمد الأمين اباه، 2024) على أن القضاء على الفقر يرتبط بتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز قيم التكافل والتضامن بين أفراد المجتمع، بما يضمن توفير حياة كريمة لكل فرد.

ومن زاوية تحليلية أعمق، يمكن القول إن الفقر لا يعكس فقط نقص الموارد، بل يعبر عن اختلال في توزيع الفرص داخل المجتمع، حيث يواجه الأفراد الفقراء قيوداً تحول دون وصولهم إلى الخدمات الأساسية والموارد الإنتاجية. ويؤدي هذا الوضع إلى تكريس حالة من التهميش والإقصاء الاجتماعي، حيث يصبح الفقراء غير قادرين على المشاركة الفعالة في عملية التنمية. كما أن الفقر غالباً ما يرتبط بما يُعرف بـ"حلقة الفقر المفرغة"، حيث يؤدي ضعف التعليم إلى محدودية فرص العمل، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الدخل واستمرار الفقر عبر الأجيال.

وفيما يتعلق بأنواع الفقر، فقد صنّف الباحثون هذه الظاهرة إلى عدة أنواع رئيسية، أبرزها الفقر المطلق والفقر النسبي. ويشير الفقر المطلق إلى الحالة التي يعجز فيها الفرد عن تلبية احتياجاته الأساسية للبقاء، مثل الغذاء والمأوى، وهو ما يمثل الحد الأدنى للعيش الكريم. أما الفقر النسبي، فيرتبط بمقارنة مستوى معيشة الفرد بمتوسط مستوى المعيشة في المجتمع الذي يعيش فيه، حيث يُعد الفرد فقيراً إذا كان دخله أقل بشكل ملحوظ من المتوسط العام. ويعكس هذا النوع من الفقر التفاوت في توزيع الدخل داخل المجتمع، حتى في ظل وجود مستويات معيشية مرتفعة نسبياً.

وإلى جانب ذلك، ظهر مفهوم الفقر متعدد الأبعاد، الذي يُعد من أكثر المفاهيم تطوراً في تحليل هذه الظاهرة، حيث لا يقتصر على قياس الدخل، بل يشمل مجموعة من المؤشرات المرتبطة بجودة الحياة، مثل التعليم والصحة ومستوى المعيشة. كما يُميز الباحثون بين الفقر الحضري والفقر الريفي، حيث يتميز الفقر الحضري بارتفاع تكاليف المعيشة وضعف فرص العمل المستقرة، في حين يرتبط الفقر الريفي بنقص الخدمات الأساسية وضعف البنية التحتية. وقد أشار (أحمد عبد الرحمن سيد، 2022) إلى أن هذه الاختلافات تعكس طبيعة التحديات التي تواجه كل بيئة، مما يتطلب سياسات تنموية مختلفة لمعالجة

الفقر في كل منها. وبناءً على ذلك، يتضح أن الفقر ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، تتطلب فهماً شاملاً لمختلف جوانبها من أجل وضع استراتيجيات فعّالة للحد منها.

ثانياً: أسباب الفقر (اقتصادية، اجتماعية، هيكلية)

تُعد أسباب الفقر من القضايا المعقدة والمتشابكة التي لا يمكن تفسيرها من خلال عامل واحد، بل هي نتاج تفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والهيكلية التي تتداخل فيما بينها لتشكل بيئة خصبة لانتشار هذه الظاهرة. ويعكس هذا التداخل الطبيعة المركبة للفقر، حيث تتكامل هذه الأسباب لنتج ما يُعرف بـ"دائرة الفقر"، التي يصعب كسرها دون تدخلات شاملة ومتكاملة. وفي هذا السياق، يمكن تصنيف أسباب الفقر إلى ثلاثة محاور رئيسية، هي: الأسباب الاقتصادية، والأسباب الاجتماعية، والأسباب الهيكلية، حيث يسهم كل منها بدرجة متفاوتة في تعميق الظاهرة واستمرارها.

1. الأسباب الاقتصادية

تُعد العوامل الاقتصادية من أبرز المحددات الأساسية لانتشار الفقر، حيث يرتبط الفقر بشكل مباشر بمستوى الدخل وفرص العمل والنمو الاقتصادي. ويُعتبر انخفاض مستوى الدخل من أهم الأسباب التي تؤدي إلى عجز الأفراد عن تلبية احتياجاتهم الأساسية، خاصة في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة. كما أن ارتفاع معدلات البطالة، سواء كانت بطالة صريحة أو مقنّعة، يسهم بشكل كبير في تفاقم الفقر، حيث يحرم الأفراد من مصدر دخل مستقر يمكنهم من تحسين أوضاعهم المعيشية.

ومن ناحية أخرى، يلعب ضعف النمو الاقتصادي دوراً مهماً في زيادة معدلات الفقر، حيث يؤدي إلى محدودية الفرص الاقتصادية المتاحة، وانخفاض الاستثمارات، وتراجع قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة. كما أن عدم عدالة توزيع الدخل والثروات يُعد من العوامل الرئيسية التي تعمّق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، حيث تتركز الثروات في يد فئة محدودة من المجتمع، بينما تعاني فئات واسعة من نقص الموارد. وقد أشار (أحمد وآخرون، 2024) إلى أن هذا التفاوت في توزيع الدخل يُعد من أبرز أسباب تفاقم الفقر، خاصة في الدول النامية.

إضافة إلى ذلك، تؤثر عوامل أخرى مثل التضخم وارتفاع الأسعار في زيادة الأعباء الاقتصادية على الأفراد، خاصة ذوي الدخل المحدود، حيث يؤدي ذلك إلى تآكل القوة الشرائية وزيادة معدلات الفقر. كما أن ضعف الإنتاجية وقلة المهارات لدى القوى العاملة يسهمان في الحد من فرص التوظيف، مما يعزز من انتشار الفقر ويؤدي إلى استمراره.

2. الأسباب الاجتماعية

تتداخل العوامل الاجتماعية بشكل كبير مع الأسباب الاقتصادية في تفسير ظاهرة الفقر، حيث تسهم مجموعة من العوامل المرتبطة بالبنية الاجتماعية في تعزيز أو تقليل فرص الأفراد في الخروج من دائرة الفقر. ويُعد انخفاض مستوى التعليم من أبرز هذه العوامل، حيث يؤدي إلى ضعف المهارات والمعرفة، مما يقلل من فرص الحصول على وظائف جيدة، ويُبقى الأفراد في دائرة الأعمال منخفضة الأجر.

كما يُسهم التهميش الاجتماعي والإقصاء في حرمان بعض الفئات من فرص المشاركة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يؤدي إلى تفاقم الفقر. وتشمل هذه الفئات النساء، وذوي الاحتياجات الخاصة، وسكان المناطق النائية، الذين يواجهون صعوبات في الوصول إلى الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية. كما تلعب العادات والتقاليد دوراً مهماً في هذا السياق، حيث قد تحد من مشاركة بعض الفئات، خاصة النساء، في سوق العمل، مما يقلل من دخل الأسرة ويزيد من احتمالية وقوعها في الفقر.

ومن جانب آخر، تُعد "ثقافة الفقر" من العوامل الاجتماعية التي تسهم في استمرار هذه الظاهرة، حيث تشير إلى مجموعة من القيم والسلوكيات التي تتشكل نتيجة العيش في ظروف الفقر، مثل ضعف الطموح أو الاعتماد على المساعدات، وهو ما يؤدي إلى إعادة إنتاج الفقر عبر الأجيال (لقاء عبد الهادي مسير، 2020). كما يؤكد (الجمال & ثناء، 2024) من منظور ديني أن غياب التكافل الاجتماعي وضعف قيم التضامن بين أفراد المجتمع يسهم في تفاقم الفقر، حيث يؤدي ذلك إلى ضعف الدعم الاجتماعي للفئات المحتاجة، ويحد من فرص تحسين أوضاعها.

3. الأسباب الهيكلية

ترتبط الأسباب الهيكلية للفقر بالإطار العام الذي تعمل في ظلّه الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعكس هذه الأسباب طبيعة السياسات العامة ومدى كفاءتها في تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الفرص المتكافئة. ويُعد ضعف التخطيط التنموي من أبرز هذه الأسباب، حيث يؤدي غياب الرؤية الاستراتيجية إلى سوء توزيع الموارد وعدم توجيهها بشكل فعال نحو الفئات الأكثر احتياجاً.

كما أن قصور السياسات الحكومية في توفير الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، يسهم في تعميق الفقر، خاصة في المناطق الريفية والمهمشة. ويُضاف إلى ذلك ضعف نظم الحماية الاجتماعية، التي تُعد من الأدوات الأساسية في الحد من الفقر، حيث يؤدي غيابها أو عدم فعاليتها إلى زيادة تعرض الأفراد للمخاطر الاقتصادية والاجتماعية.

ومن ناحية أخرى، تلعب الأزمات الاقتصادية والصراعات السياسية دوراً كبيراً في زيادة معدلات الفقر، حيث تؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، وارتفاع معدلات البطالة، وتراجع مستوى الخدمات العامة. كما أن العولمة والتغيرات الاقتصادية العالمية قد تسهم في زيادة الفقر في بعض الدول، خاصة إذا لم تكن هذه الدول قادرة على التكيف مع هذه التغيرات.

وقد أشار (السيد حسن، 2022) إلى أن غياب استراتيجيات فعالة لمكافحة الفقر يُعد من العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى استمراره، حيث يتطلب الحد من الفقر تبني سياسات شاملة ومتكاملة تستهدف معالجة أسبابه الجذرية، وليس فقط نتائجه الظاهرة. وبناءً على ذلك، يتضح أن معالجة الفقر تتطلب فهماً عميقاً لمختلف أسبابه، والعمل على معالجتها من خلال سياسات تنموية متكاملة تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والهيكلية.

ثالثاً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفقر

يُعد الفقر من أكثر الظواهر تعقيداً وتأثيراً في بنية المجتمعات المعاصرة، إذ لا يقتصر أثره على حرمان الأفراد من الدخل الكافي، بل يمتد ليشكل حالة شاملة من الاختلال في توزيع الفرص والموارد داخل المجتمع. وتكمن خطورته في كونه ظاهرة تراكمية تؤدي إلى إنتاج آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية متداخلة، تتفاعل مع بعضها البعض لتخلق دائرة مغلقة يصعب كسرها دون تدخلات تنموية عميقة وشاملة. ومن هذا المنطلق، فإن فهم آثار الفقر يُعد خطوة أساسية في تحليل أبعاده، خاصة في ظل ارتباطه الوثيق بالتنمية المستدامة واستقرار المجتمعات.

1. الآثار الاقتصادية للفقر

يمثل الجانب الاقتصادي أحد أبرز المجالات التي يظهر فيها تأثير الفقر بشكل واضح ومباشر، حيث يؤدي إلى إضعاف البنية الاقتصادية للمجتمع على المدى القصير والطويل. ويُعد انخفاض الإنتاجية من أهم النتائج الاقتصادية للفقر، إذ إن الأفراد الذين يعانون من الفقر غالباً ما يفتقرون إلى التعليم الجيد والتدريب الكافي والرعاية الصحية المناسبة، وهو ما ينعكس سلباً على كفاءتهم وقدرتهم على العمل والإنتاج. ومع تراجع مستوى رأس المال البشري، تنخفض جودة العمل وتقل القدرة التنافسية للاقتصاد ككل، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي.

كما يؤدي الفقر إلى تراجع معدلات الادخار بشكل كبير، حيث يضطر الأفراد إلى إنفاق كامل دخولهم أو معظمها على الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والسكن، مما يحرم الاقتصاد من أحد أهم مصادر الاستثمار

الداخلي. ونتيجة لذلك، تتقلص فرص الاستثمار في المشاريع الإنتاجية، سواء من قبل الأفراد أو المؤسسات، مما يؤدي إلى ضعف الدورة الاقتصادية بشكل عام. وهذا الضعف في الاستثمار ينعكس بدوره على سوق العمل، حيث تقل فرص خلق وظائف جديدة، مما يزيد من معدلات البطالة ويعمّق مشكلة الفقر.

ومن الآثار الاقتصادية المهمة أيضاً للفقر انخفاض القوة الشرائية داخل المجتمع، حيث يؤدي تراجع الدخل إلى تقليل الطلب على السلع والخدمات، مما يؤثر على أداء الشركات ويحد من توسعها ونموها. وهذا الانخفاض في الطلب قد يؤدي إلى ركود اقتصادي في بعض القطاعات، خاصة تلك التي تعتمد على الاستهلاك المحلي. كما أن ارتفاع معدلات الفقر يزيد من الأعباء المالية على الدولة، نتيجة الحاجة إلى زيادة الإنفاق على برامج الدعم الاجتماعي والإعانات، مما قد يحد من قدرتها على الاستثمار في مشاريع تنمية استراتيجية طويلة الأجل. وقد أكد (محمد حسين & نعمه الفخري، 2021) أن الفقر يؤدي إلى خلل واضح في المؤشرات الاقتصادية الكلية، من خلال إضعاف النمو الاقتصادي وتقليل كفاءة توزيع الموارد.

2. الآثار الاجتماعية للفقر

لا تقل الآثار الاجتماعية للفقر خطورة عن آثاره الاقتصادية، بل قد تكون أكثر عمقاً وتأثيراً على استقرار المجتمع وتماسكه. إذ يؤدي الفقر إلى زيادة معدلات الانحراف الاجتماعي والجريمة، نتيجة شعور بعض الأفراد بالعجز عن تلبية احتياجاتهم الأساسية، مما قد يدفعهم إلى سلوكيات غير قانونية كوسيلة للبقاء أو تحسين ظروفهم المعيشية. كما يسهم الفقر في تفكك الروابط الاجتماعية داخل المجتمع، نتيجة اتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة.

ويُعد التسرب من التعليم من أبرز الآثار الاجتماعية للفقر، حيث تضطر العديد من الأسر ذات الدخل المحدود إلى إخراج أبنائها من المدارس للمساعدة في توفير دخل إضافي للأسرة، أو بسبب عدم القدرة على تحمل تكاليف التعليم. وهذا الأمر يؤدي إلى انخفاض مستوى التعليم في المجتمع، ويحد من فرص الأجيال القادمة في الحصول على وظائف جيدة، مما يؤدي إلى استمرار الفقر عبر الأجيال.

كما ينعكس الفقر بشكل مباشر على الوضع الصحي للأفراد، حيث يعاني الفقراء من ضعف القدرة على الحصول على خدمات صحية جيدة أو تغذية سليمة، مما يؤدي إلى انتشار الأمراض وارتفاع معدلات الوفيات، خاصة بين الأطفال. ويؤدي ذلك إلى إضعاف القوة البشرية في المجتمع، ويزيد من الأعباء على النظام الصحي العام.

ومن ناحية أخرى، يسهم الفقر في تعزيز مظاهر التهميش الاجتماعي والإقصاء، حيث يشعر الأفراد الفقراء بأنهم أقل حظاً من غيرهم، وأنهم خارج دائرة المشاركة الفعالة في المجتمع. وهذا الشعور يؤدي إلى ضعف الانتماء المجتمعي وزيادة الانعزال الاجتماعي. وقد أشار (د. محمد مفتاح الشيبغو، 2025) إلى أن الفقر يُعد عاملاً رئيسياً في زعزعة الاستقرار الاجتماعي، من خلال زيادة التوترات الاجتماعية وتوسيع الفجوة بين الفئات المختلفة.

3. الآثار النفسية والإنسانية للفقر

يمتد تأثير الفقر إلى الجوانب النفسية والإنسانية بشكل عميق، حيث يعيش الأفراد الفقراء في حالة مستمرة من الضغط النفسي الناتج عن عدم القدرة على تلبية احتياجاتهم الأساسية أو تأمين مستقبلهم المعيشي. ويؤدي هذا الوضع إلى ارتفاع مستويات القلق والتوتر والاكتئاب، مما يؤثر سلباً على الصحة النفسية للأفراد وقدرتهم على اتخاذ القرارات السليمة.

كما يسبب الفقر شعوراً دائماً بالإحباط وفقدان الأمل في تحسين الظروف المعيشية، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الدافعية نحو التعلم والعمل والابتكار. وفي كثير من الحالات، يتحول هذا الشعور إلى ما يُعرف بالعجز المكتسب، حيث يقتنع الفرد بعدم قدرته على تغيير واقعه، مما يجعله أكثر استسلاماً للظروف المحيطة به.

ومن الجوانب الإنسانية المهمة أيضاً أن الفقر يؤثر على كرامة الإنسان وشعوره بالذات، حيث يؤدي إلى شعور الفرد بالدونية مقارنة بغيره من أفراد المجتمع. وهذا الشعور قد ينعكس على سلوكياته الاجتماعية وعلاقاته بالآخرين، مما يزيد من العزلة النفسية والاجتماعية. كما أن الأطفال الذين ينشأون في بيئات فقيرة غالباً ما يعانون من نقص في الرعاية والاهتمام، مما يؤثر على نموهم النفسي والاجتماعي على المدى الطويل.

4. البعد البنيوي والتنموي العام لآثار الفقر

على المستوى البنيوي، يُعد الفقر أحد العوامل الأساسية التي تعيق عملية التنمية الشاملة داخل المجتمعات، حيث يؤدي إلى إضعاف رأس المال البشري، وتقليل فرص الابتكار، وتراجع مستويات التعليم والصحة. ومع استمرار هذه الظروف، تتكون بنية اجتماعية واقتصادية غير متوازنة، يصعب معها تحقيق التنمية المستدامة.

كما يؤدي الفقر إلى خلق حالة من عدم الاستقرار العام داخل المجتمع، نتيجة تزايد الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، مما ينعكس على قدرة الدولة على تنفيذ سياساتها التنموية بشكل فعال. ويؤدي ذلك إلى إعادة إنتاج الفقر بشكل مستمر، حيث تنتقل آثاره من جيل إلى آخر في غياب تدخلات فعالة.

ومن هنا، يتضح أن الفقر ليس مجرد مشكلة اقتصادية، بل هو ظاهرة شاملة متعددة الأبعاد، تتطلب استجابات متكاملة تشمل مختلف القطاعات. ويزر في هذا السياق دور المسؤولية الاجتماعية للشركات كأحد الأدوات المهمة التي يمكن أن تسهم في التخفيف من آثار الفقر، من خلال دعم التنمية المجتمعية وتحسين الظروف المعيشية للفئات الأكثر احتياجاً، وهو ما يعزز من أهمية هذا البحث في دراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وتقليل الفقر.

المطلب الثالث: العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وتقليل الفقر

تُعد العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وتقليل الفقر من العلاقات المحورية في الفكر التنموي الحديث، حيث لم تعد الشركات مجرد كيانات اقتصادية تهدف إلى تحقيق الربح، بل أصبحت فاعلاً رئيسياً في التنمية المجتمعية من خلال مساهماتها في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفئات الأكثر احتياجاً. ويعكس هذا التحول في دور الشركات اتجاهاً عالمياً نحو دمج البعد الاجتماعي ضمن الاستراتيجيات المؤسسية، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر بمختلف أشكاله.

أولاً: دور الشركات في التنمية المجتمعية

يُعد دور الشركات في التنمية المجتمعية أحد التحولات الجوهرية في الفكر الاقتصادي والإداري المعاصر، حيث لم تعد الشركات كيانات إنتاجية تهدف فقط إلى تعظيم الأرباح، بل أصبحت جزءاً فاعلاً في البناء الاجتماعي والاقتصادي للدول. ويعكس هذا التحول اتجاهاً عالمياً نحو دمج المسؤولية الاجتماعية ضمن الاستراتيجيات المؤسسية، بما يجعل الشركات شريكاً أساسياً في معالجة القضايا التنموية وعلى رأسها الفقر والبطالة وضعف الخدمات العامة. ومن ثم فإن التنمية المجتمعية لم تعد مسؤولية حكومية حصرية، بل أصبحت مسؤولية مشتركة تتكامل فيها أدوار الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

ويظهر دور الشركات في التنمية المجتمعية من خلال إسهامها المباشر في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز جودة الحياة داخل المجتمع، وذلك عبر تبني مبادرات ومشروعات تنموية تستهدف الفئات الأكثر احتياجاً. فعلى سبيل المثال، تسهم بعض الشركات في تمويل برامج التعليم والتدريب المهني، مما يساعد على بناء رأس مال بشري أكثر كفاءة وقدرة على المنافسة في سوق العمل. كما أن دعم القطاع الصحي من خلال

إنشاء المستشفيات أو تمويل الأجهزة الطبية أو تقديم الخدمات العلاجية المجانية يسهم بشكل مباشر في تحسين صحة الفئات الفقيرة، وهو ما ينعكس على قدرتهم الإنتاجية وجودة حياتهم بشكل عام. وفي هذا الإطار، تؤكد الدراسات أن المؤسسات التعليمية تلعب دوراً محورياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال نشر المعرفة وبناء القدرات، مما يسهم في تقليل الفقر على المدى الطويل (شحاته & شيماء حلمي، 2023).

ومن جهة أخرى، لا يقتصر دور الشركات على الدعم المباشر للقطاعات الاجتماعية، بل يمتد ليشمل الإسهام في تطوير البنية التحتية والخدمات العامة، مثل الطرق والمياه والكهرباء والخدمات الرقمية، وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على تحسين بيئة الحياة في المجتمعات المحلية، خاصة في المناطق الفقيرة والمهمشة. كما أن الشركات التي تعمل في القطاعات الخدمية، مثل القطاع الفندقي والسياحي، تسهم في تعزيز التنمية المحلية من خلال توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وتنشيط الاقتصاد المحلي، مما يؤدي إلى تحسين مستويات الدخل وتقليل معدلات البطالة (لشهب وآخرون، 2022).

كما أن تعزيز المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسات الحكومية يمثل بعداً مهماً في دعم التنمية المجتمعية، حيث يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات العامة وزيادة كفاءتها، بما يحقق قدراً أكبر من العدالة في توزيع الموارد والخدمات. وفي هذا السياق، تشير الدراسات إلى أن تبني المؤسسات الحكومية لممارسات المسؤولية الاجتماعية يسهم في تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية للفئات ذات الدخل المحدود، ويعزز من كفاءة الأداء الحكومي بشكل عام (عبد العال & الخريف، 2025). وهذا يعكس أهمية التكامل بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية الشاملة.

إضافة إلى ذلك، تلعب معايير الاستدامة دوراً محورياً في تعزيز فاعلية المسؤولية الاجتماعية داخل الشركات، حيث تسهم في ضمان استمرارية الأثر التنموي للمبادرات الاجتماعية على المدى الطويل. فالشركات التي تلتزم بالإفصاح عن ممارساتها الاجتماعية وفق معايير الاستدامة تتمتع بدرجة أعلى من الشفافية والمصداقية، مما يعزز ثقة المجتمع بها ويزيد من فاعلية برامجها التنموية. كما أن تطبيق هذه المعايير يساعد في توجيه الموارد بشكل أكثر كفاءة وعدالة، بما يضمن تحقيق أثر اجتماعي واقتصادي مستدام (سعيد & الفكي، 2024).

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن دور الشركات في التنمية المجتمعية لم يعد دوراً ثانوياً أو تكميلياً، بل أصبح عنصراً أساسياً في منظومة التنمية الشاملة، حيث تسهم الشركات بشكل مباشر وغير مباشر في تحسين

الظروف المعيشية، وتعزيز العدالة الاجتماعية، ودعم الفئات الفقيرة، وهو ما يجعلها فاعلاً رئيسياً في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً: آليات تأثير المسؤولية الاجتماعية في الحد من الفقر

تُعد آليات تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات في الحد من الفقر من أهم الجوانب التطبيقية التي تُترجم المفهوم النظري للمسؤولية الاجتماعية إلى نتائج تنموية ملموسة على أرض الواقع. إذ لا يقتصر دور الشركات على إعلان الالتزام الأخلاقي أو تبني السياسات العامة، بل يمتد إلى تنفيذ مجموعة من الأدوات والبرامج التي تستهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفئات الفقيرة بشكل مباشر وغير مباشر. وتكمن أهمية هذه الآليات في كونها تعمل بصورة تراكمية ومتكاملة، بحيث تعالج الفقر من جوانبه المختلفة: الدخل، والمهارات، والفرص، والبنية التحتية، والبيئة المؤسسية.

1. آلية توفير فرص العمل وتحسين الدخل

تُعد آلية توفير فرص العمل من أكثر الآليات تأثيراً في الحد من الفقر، نظراً لارتباط الفقر ارتباطاً وثيقاً بانعدام الدخل أو عدم استقراره. فالشركات، من خلال توسعها في أنشطتها الإنتاجية والخدمية، تسهم في خلق وظائف جديدة تستوعب القوى العاملة، وخاصة الشباب والفئات المهمشة التي تعاني من صعوبة الوصول إلى سوق العمل. ويُعد هذا الدور محورياً في المجتمعات التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة، حيث يصبح توفير فرصة عمل مستقرة بمثابة نقطة تحول في حياة الفرد والأسرة.

ولا يقتصر تأثير هذه الآلية على مجرد خلق الوظائف، بل يمتد إلى تحسين جودة العمل نفسه من خلال توفير بيئات عمل أكثر استقراراً وعدالة، بما في ذلك تحسين الأجور، وتوفير التأمينات الاجتماعية، وضمان حقوق العاملين. كما أن تبني الشركات لسياسات توظيف عادلة يساهم في تقليل الفجوات الاجتماعية بين الفئات المختلفة داخل المجتمع. ونتيجة لذلك، يؤدي تحسين الدخل إلى رفع القدرة الشرائية للأفراد، وتحسين مستوى معيشتهم، وتقليل اعتمادهم على الدعم الحكومي أو المساعدات الخيرية، مما يساهم في كسر أحد أهم أركان دائرة الفقر.

2. دعم ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة

يمثل دعم ريادة الأعمال أحد أهم الآليات الاستراتيجية في معالجة الفقر على المدى الطويل، حيث تنتقل هذه الآلية من منطق "الدعم الاستهلاكي" إلى منطق "التمكين الإنتاجي". فبدلاً من تقديم مساعدات مؤقتة، تعمل الشركات على تمكين الأفراد من إنشاء مشاريعهم الخاصة التي توفر لهم دخلاً مستداماً.

ويشمل ذلك تقديم التمويل، والدعم الفني، والاستشارات الإدارية، والتسويق، بالإضافة إلى تسهيل الوصول إلى الأسواق.

وتُعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات الاقتصاد المحلي، حيث تسهم في خلق فرص عمل جديدة وتقليل معدلات البطالة، خاصة في المناطق الفقيرة. كما أن تعزيز ثقافة ريادة الأعمال داخل المجتمعات الفقيرة يؤدي إلى تغيير نمط التفكير من الاعتماد على الوظيفة إلى الاعتماد على الذات والإنتاج. وقد أشار (محمد محمود & رانية، 2021) إلى أن ريادة الأعمال تمثل أحد أهم الأدوات التي تربط بين المسؤولية المجتمعية وتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال تحويل الأفراد من مستهلكين للدعم إلى منتجين للثروة.

3. برامج التدريب والتأهيل وبناء رأس المال البشري

تُعد برامج التدريب والتأهيل من الآليات العميقة التي تستهدف معالجة الأسباب الجذرية للفقر، وليس فقط آثاره الظاهرة. فضعف المهارات المهنية والتعليمية يُعد من أهم العوائق التي تمنع الأفراد من الحصول على فرص عمل مناسبة، وبالتالي فإن الاستثمار في رأس المال البشري يمثل مدخلاً أساسياً للحد من الفقر.

وتقوم الشركات ضمن إطار مسؤوليتها الاجتماعية بتنفيذ برامج تدريب متنوعة تشمل التدريب المهني، والتقني، والإداري، بالإضافة إلى برامج تنمية المهارات الشخصية مثل التواصل والعمل الجماعي. كما تمتد هذه البرامج لتشمل إعادة تأهيل الأفراد غير القادرين على مواكبة متطلبات سوق العمل الحديث، مما يزيد من فرص اندماجهم الاقتصادي.

ويُضاف إلى ذلك أن هذه البرامج لا تقتصر على التدريب فقط، بل تشمل أيضاً التوجيه المهني والإرشاد الوظيفي، الذي يساعد الأفراد على اختيار المسارات المهنية المناسبة لهم، مما يرفع من كفاءة توظيف الموارد البشرية داخل المجتمع. وبالتالي فإن بناء القدرات يُعد استثماراً طويلاً الأجل في مكافحة الفقر، لأنه يعزز استقلالية الأفراد الاقتصادية ويقلل من اعتمادهم على المساعدات.

4. الدعم الاجتماعي المباشر والمساعدات الإنسانية

على الرغم من أن التنمية المستدامة تركز على الحلول طويلة الأجل، إلا أن الدعم الاجتماعي المباشر يظل ضرورياً كآلية عاجلة للتخفيف من حدة الفقر، خاصة في الحالات الطارئة أو الأزمات الاقتصادية. وتشمل

هذه الآلية تقديم مساعدات مالية مباشرة، وتوزيع المواد الغذائية، وتوفير الخدمات الصحية المجانية أو المدعومة، إضافة إلى دعم الأسر الأكثر احتياجاً في تلبية احتياجاتها الأساسية.

وتكمن أهمية هذه الآلية في قدرتها على تحقيق استجابة سريعة لاحتياجات الفئات الفقيرة، مما يساعد على منع تدهور أوضاعها المعيشية بشكل أكبر. كما أن هذه التدخلات تسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي من خلال تقليل الضغوط الاقتصادية التي قد تؤدي إلى مشكلات اجتماعية أخرى مثل الجريمة أو التسرب من التعليم. ومع ذلك، فإن هذه الآلية تُعد مكملة وليست بديلة للحلول التنموية طويلة الأجل، لأنها لا تعالج الأسباب الجذرية للفقر.

5. تحسين البنية التحتية والخدمات المجتمعية

تسهم الشركات أيضاً بشكل غير مباشر في الحد من الفقر من خلال الاستثمار في تطوير البنية التحتية والخدمات العامة، وهو ما يُعد من أهم العوامل الممهدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فضعف البنية التحتية يمثل أحد أبرز العوائق أمام جذب الاستثمارات وخلق فرص العمل، وبالتالي فإن تحسينها يسهم في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي.

وتشمل هذه المساهمات تطوير شبكات الطرق، وتحسين خدمات المياه والكهرباء، ودعم المؤسسات التعليمية والصحية، بالإضافة إلى تعزيز الخدمات الرقمية. ويؤدي ذلك إلى تحسين جودة الحياة داخل المجتمعات الفقيرة، وتقليل التكاليف المعيشية على الأسر، مما يتيح لها توجيه مواردها المحدودة نحو احتياجات أساسية أخرى.

كما أن تحسين البنية التحتية يسهم في خلق بيئة جاذبة للاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة. وهذا بدوره ينعكس بشكل مباشر على تقليل معدلات الفقر وتعزيز التنمية المحلية بشكل مستدام (سعيد & الفكي، 2024).

6. الحوكمة والشفافية والتدقيق الداخلي

تُعد الحوكمة والشفافية من الآليات التنظيمية المهمة التي تضمن فاعلية برامج المسؤولية الاجتماعية في تحقيق أهدافها التنموية. فوجود أنظمة حوكمة قوية داخل الشركات يضمن أن يتم توجيه الموارد المخصصة للمبادرات الاجتماعية بشكل عادل وفعال، بعيداً عن الهدر أو سوء الإدارة.

كما أن تعزيز ممارسات التدقيق الداخلي يساهم في رفع كفاءة تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية، من خلال متابعة الأداء وتقييم النتائج بشكل مستمر، مما يساعد على تحسين جودة هذه البرامج وزيادة تأثيرها على الفئات المستهدفة. ويُعد ذلك ضرورياً لضمان أن تصل المنافع إلى الفئات الأكثر احتياجاً بشكل فعلي.

وقد أشار (عسال وآخرون، 2022) إلى أن تحسين نظم التدقيق الداخلي داخل المؤسسات يساهم في تعزيز المسؤولية الاجتماعية بشكل عام، ويضمن الاستخدام الأمثل للموارد، مما ينعكس إيجاباً على فعالية البرامج الموجهة للحد من الفقر.

ثالثاً: النماذج النظرية المفسرة للعلاقة بين المتغيرين

تُعد العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وتقليل الفقر علاقة متعددة الأبعاد يمكن تفسيرها من خلال عدد من النماذج النظرية التي تنتمي إلى مجالات الاقتصاد والإدارة وعلم الاجتماع، حيث تسعى هذه النماذج إلى توضيح كيفية انتقال أثر المسؤولية الاجتماعية من مستوى الالتزام المؤسسي إلى مستوى التأثير المجتمعي الفعلي. وتكمن أهمية هذه النماذج في أنها تقدم إطاراً تفسيرياً يربط بين سلوك الشركات وبين النتائج التنموية، وخاصة فيما يتعلق بتقليل الفقر وتحسين مستوى الرفاه الاجتماعي. ومن أبرز هذه النماذج: نموذج التنمية المستدامة، ونظرية أصحاب المصلحة، ونموذج العدالة الاجتماعية.

1. نموذج التنمية المستدامة

يُعد نموذج التنمية المستدامة من أهم النماذج النظرية التي تفسر العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وتقليل الفقر، حيث يقوم هذا النموذج على فكرة تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، بما يضمن تلبية احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

وفي إطار هذا النموذج، تُعتبر المسؤولية الاجتماعية للشركات أداة تنفيذية رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، إذ لا تقتصر على تحقيق الأرباح الاقتصادية فقط، بل تمتد لتشمل تحسين الظروف الاجتماعية والحد من الفقر وتعزيز العدالة في توزيع الموارد. فالشركات التي تتبنى هذا النهج تعمل على دمج الاعتبارات الاجتماعية والبيئية في قراراتها الاستراتيجية، مما يؤدي إلى خلق قيمة مشتركة تعود بالنفع على المؤسسة والمجتمع في آن واحد.

كما أن هذا النموذج يفترض أن النمو الاقتصادي غير المصحوب بعدالة اجتماعية أو حماية بيئية لا يمكن أن يكون مستداماً، وبالتالي فإن مساهمة الشركات في التنمية يجب أن تترافق مع تقليل الفقر وتحسين

جودة الحياة. وفي هذا السياق، يشير (إبراهيم العيسوي، 2014) إلى أن التنمية العادلة والمستدامة تتطلب إعادة توجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية بما يضمن تقليل الفجوات الطبقة وتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية، وهو ما يتسق مع أهداف المسؤولية الاجتماعية للشركات.

2. نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory)

تُعد نظرية أصحاب المصلحة من أهم النظريات الحديثة التي أعادت تعريف دور الشركات في المجتمع، حيث توسع مفهوم المسؤولية من التركيز على المساهمين فقط إلى الاهتمام بجميع الأطراف ذات العلاقة، مثل العاملين، والعملاء، والموردين، والمجتمع المحلي، والبيئة.

وبناءً على هذه النظرية، فإن الشركات ليست كيانات مستقلة، بل هي جزء من شبكة اجتماعية واقتصادية مترابطة، وبالتالي فإن نجاحها يعتمد على قدرتها على تلبية احتياجات مختلف أصحاب المصلحة. وفي هذا الإطار، تصبح المسؤولية الاجتماعية وسيلة لتحقيق التوازن بين مصالح هذه الأطراف، بما يضمن تحسين رفاهية المجتمع ككل.

وعند ربط هذه النظرية بموضوع الفقر، نجد أن تبني الشركات لنهج أصحاب المصلحة يؤدي إلى تحسين أوضاع الفئات الفقيرة من خلال توفير فرص العمل، وتحسين ظروف العمل، ودعم الخدمات المجتمعية، والمشاركة في المبادرات التنموية. كما أن الاهتمام بالمجتمع المحلي باعتباره أحد أصحاب المصلحة الرئيسيين يدفع الشركات إلى تبني برامج تستهدف الحد من الفقر بشكل مباشر أو غير مباشر، مما يعزز من دورها التنموي ويحولها إلى فاعل اجتماعي مؤثر وليس مجرد كيان اقتصادي.

3. نظرية العدالة الاجتماعية

تركز نظرية العدالة الاجتماعية على مبدأ أساسي يتمثل في ضرورة تحقيق توزيع عادل للموارد والفرص داخل المجتمع، بحيث لا تتركز الثروة في فئة معينة بينما تعاني فئات أخرى من الحرمان والفقر. ومن هذا المنطلق، فإن الفقر لا يُنظر إليه كحالة فردية فقط، بل كنتاج لاختلالات هيكلية في توزيع الموارد والفرص. وفي هذا السياق، تُعد المسؤولية الاجتماعية للشركات أحد الأدوات التي يمكن أن تسهم في إعادة التوازن الاجتماعي، من خلال سياسات تهدف إلى دعم الفئات الأقل حظاً، وتوفير فرص العمل، وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية. كما أن مبادرات الشركات في مجالات التعليم والصحة والتنمية المجتمعية تُعد من الوسائل التي تعزز العدالة الاجتماعية وتقلل من الفجوات بين الطبقات المختلفة.

وتفترض هذه النظرية أن تحقيق العدالة الاجتماعية هو شرط أساسي لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة، وبالتالي فإن أي استراتيجية للحد من الفقر يجب أن تركز على تقليل التفاوت في توزيع الدخل والفرص. ومن هنا، فإن المسؤولية الاجتماعية للشركات تصبح أداة لتحقيق هذا الهدف من خلال تدخلات مباشرة وغير مباشرة تعزز المساواة وتدعم الفئات الهشة.

4. المنظور التنموي الاقتصادي والاجتماعي

إلى جانب النماذج النظرية السابقة، يمكن تفسير العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وتقليل الفقر من خلال المنظور التنموي الذي يركز على دور النمو الاقتصادي في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي. فالتنمية الاقتصادية، عندما تكون مصحوبة بممارسات مسؤولة اجتماعياً، تؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة وتقليل معدلات الفقر وتعزيز الاستقرار.

وتشير بعض الدراسات إلى أن الدول التي نجحت في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مثل بعض دول شرق آسيا، قد اعتمدت على دمج السياسات الاقتصادية مع البعد الاجتماعي، بما في ذلك تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. وقد ساهم هذا الدمج في خلق بيئة اقتصادية مستقرة نسبياً، مع تقليل معدلات الفقر وتحسين مستوى الرفاه الاجتماعي (الكساسبة، 2022).

كما أن هذا المنظور يؤكد أن النمو الاقتصادي وحده لا يكفي لتحقيق التنمية، بل يجب أن يكون مصحوباً بسياسات اجتماعية تعزز العدالة وتقلل من الفقر، وهو ما يتوافق مع الدور المتنامي للمسؤولية الاجتماعية للشركات في دعم التنمية الشاملة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة والفجوة البحثية

عرض وتحليل الدراسات السابقة ذات الصلة

➤ دراسة (الدليمي، & منار، 2022). دور الدولة في دعم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

تتناول الدراسة دور الدولة في دعم وتعزيز تطبيقات المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسات، من خلال التركيز على الأطر التشريعية والتنظيمية والسياسات العامة التي تساهم في توجيه سلوك المؤسسات نحو تبني ممارسات مسؤولة اجتماعياً. وتشير الدراسة إلى أن دور الدولة لا يقتصر على الرقابة والتنظيم، بل يمتد ليشمل التحفيز والتشجيع على تبني مبادرات تنموية تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل دعم المشاريع المجتمعية، وتحسين بيئة العمل، وتعزيز الالتزام بالمعايير الأخلاقية والبيئية. كما تؤكد الدراسة على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص باعتبارها ركيزة أساسية لنجاح برامج المسؤولية

الاجتماعية، حيث تسهم هذه الشراكة في توجيه الموارد نحو أنشطة ذات أثر اجتماعي واقتصادي إيجابي. وتخلص الدراسة إلى أن تعزيز دور الدولة في هذا المجال ينعكس إيجاباً على فعالية المؤسسات في أداء مسؤولياتها المجتمعية، ويزيد من قدرتها على المساهمة في معالجة التحديات الاجتماعية والتنمية (الدليمي ومنار، 2022).

➤ دراسة (شهد سلمان هلال المحمدي، 2025). المسؤولية الاجتماعية في الحد من الفقر ودورها في تعزيز التنمية المجتمعية المستدامة.

تُعد المسؤولية الاجتماعية من أبرز الأدوات الحديثة التي تلجأ إليها الدول والمؤسسات لمواجهة التحديات المجتمعية، وفي مقدمتها مشكلة الفقر، التي تُشكل عائقاً حقيقياً أمام تحقيق التنمية المستدامة. ويهدف هذا البحث إلى دراسة دور المسؤولية الاجتماعية، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات، في الحد من الفقر وتعزيز التنمية المجتمعية المستدامة. يركز الإطار النظري على توضيح المفاهيم الثلاثة الأساسية: المسؤولية الاجتماعية، الفقر، والتنمية المستدامة، كما يتناول العلاقة التفاعلية بينها، ويوضح كيف تؤدي المبادرات الاجتماعية والاقتصادية التي تنفذها المؤسسات إلى إحداث تأثيرات إيجابية في المجتمع على المدى الطويل. واستعرض البحث تجارب ناجحة لشركات ومؤسسات قامت بتنفيذ برامج اجتماعية ذات أثر ملموس في الحد من الفقر، سواء من خلال تمويل المشروعات الصغيرة أو تدريب وتأهيل الشباب أو تحسين مستوى الخدمات العامة. حيث استخدم البحث استبانة مكونة من مقياس قيم شخصية، ومقياس معتقدات ثقافية وحللت البيانات باستخدام إحصاءات وصفية ومعاملات ارتباط. وخلص البحث إلى أن تعزيز المسؤولية الاجتماعية يعد ضرورة استراتيجية لتحقيق التنمية المجتمعية المستدامة، وليس خياراً تطوعياً، ويتطلب تعاوناً وثيقاً بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. كما أوصى البحث بضرورة سن قوانين تحفز الشركات على الاستثمار في التنمية الاجتماعية، مع التركيز على الفئات الأكثر احتياجاً.

➤ دراسة (الأسراج، ح. 2011). المسؤولية الاجتماعية للشركات: تحديات وآفاق التنمية في الدول العربية.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة إمكانيات وتحديات ترسيخ المسؤولية الاجتماعية للشركات في الدول العربية. وتستكشف الورقة طبيعة ومفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، لا سيما المبادرات العربية في هذا المجال، بالإضافة إلى دراسة تفعيل دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية.

➤ دراسة (عادل عزت محمد عيد. (2021). المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

أصبحت المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص أحد العناصر الأساسية ذات الأهمية البالغة على جميع المستويات المحلية والدولية، إذ تُسهم في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز رفاهية السكان، ومواجهة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات، لا سيما مشكلات الفقر والبطالة والتعليم والصحة والإسكان وضعف الشعور بالمواطنة وغيرها. ولكن في جميع الأحوال، لا تتجاوز أهمية المسؤولية الاجتماعية وحدودها، حتى الآن في مجتمعاتنا، المبادرات الإيجابية الطوعية التي تتخذها المؤسسات، سواء بمفردها أو بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات أخرى، وذلك من خلال الالتزام الجاد بجميع متطلبات وضرورات الالتزامات القانونية المفروضة في مجالات اقتصادية واجتماعية وبيئية واسعة، بما في ذلك احترام جميع حقوق الإنسان الأساسية.

➤ دراسة (أحمد، أ. د/شريف محمد علي، علي، & إيمان أحمد علي حسن. (2024). مفهوم الفقر وأسبابه: دراسة تحليلية مع التركيز على الواقع المصري.

يعد الفقر من أهم القضايا التي تؤثر بشكل عميق على المجتمعات البشرية في مختلف أنحاء العالم، ويعتبر تحدياً كبيراً يسعى العديد من الباحثين وصانعي السياسات إلى إيجاد الحلول الفعالة لمواجهته، وتناول البحث تحليل مفهوم الفقر وأسبابه من خلال دراسة تحليلية تركز على الواقع المصري حيث تعرّض البحث لتعريف الفقر وأبعاده المتعددة، بما في ذلك الفقر المادي والفقر الاجتماعي والفقر النسبي، وكيفية تأثير هذه الأبعاد على الأفراد والمجتمعات في مصر. كما يستعرض البحث الأسباب الرئيسية للفقر مثل ضعف النمو الاقتصادي، تدهور التعليم، البطالة، وعدم العدالة الاجتماعية من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتاحة. وتسعى الدراسة إلى تقديم رؤى واضحة حول كيفية تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في مصر والحد من الفقر مع تقديم توصيات عملية تستند إلى النتائج المستخلصة من أجل المساهمة في إثراء الفهم الأكاديمي والعملية لمشكلة الفقر وتقديم مقترحات قابلة للتطبيق لدعم صانعي السياسات في وضع استراتيجيات فعالة لمكافحة الفقر.

➤ دراسة (أحمد، أ. د/شريف محمد علي، علي، & إيمان أحمد علي حسن. (2024). مفهوم الفقر وأسبابه: دراسة تحليلية مع التركيز على الواقع المصري.

يعد الفقر من أهم القضايا التي تؤثر بشكل عميق على المجتمعات البشرية في مختلف أنحاء العالم، ويعتبر تحدياً كبيراً يسعى العديد من الباحثين وصانعي السياسات إلى إيجاد الحلول الفعالة لمواجهته، وتناول البحث تحليل مفهوم الفقر وأسبابه من خلال دراسة تحليلية تركز على الواقع المصري حيث تعرّض البحث لتعريف الفقر وأبعاده المتعددة، بما في ذلك الفقر المادي والفقر الاجتماعي والفقر النسبي، وكيفية تأثير هذه الأبعاد على الأفراد والمجتمعات في مصر. كما يستعرض البحث الأسباب الرئيسية للفقر مثل ضعف النمو الإقتصادي، تدهور التعليم، البطالة، وعدم العدالة الاجتماعية من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتاحة. وتسعى الدراسة إلى تقديم رؤى واضحة حول كيفية تحسين الوضع الإقتصادي والاجتماعي في مصر والحد من الفقر مع تقديم توصيات عملية تستند إلى النتائج المستخلصة من أجل المساهمة في إثراء الفهم الأكاديمي والعملية لمشكلة الفقر وتقديم مقترحات قابلة للتطبيق لدعم صانعي السياسات في وضع استراتيجيات فعالة لمكافحة الفقر.

➤ دراسة (بلبع، & محمد عيد. (2018). المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في مصر.

ترتكز التنمية المستدامة على خلق فرص العمل والتعليم والتخفيف من وطأة الفقر والإدارة البيئية الرشيدة، وفي حين ينبغي لجميع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية أن تشارك في هذا الجهد، يقع على كاهل الشركات دور بالغ الأهمية، فعليها المشاركة والمساهمة في الارتقاء بمستوى المجتمعات التي تعمل في ظلها، وبمقدورها أن تقوم بهذا الدور من خلال مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تتماشى مع أهداف التنمية الوطنية. وحيث يعتبر تحقيق التنمية المستدامة في مصر حجر الزاوية للوصول للازدهار المنشود والاستقرار على المدى الطويل، يجدر بالشركات بوصفها كيان وطني صالح للمشاركة في التنمية المستدامة والمساهمة في الارتقاء بمستوى مجتمعاتها، وبناءً عليه تحتاج إلى موازنة نفسها مع هذه الأهداف الوطنية التي تتمحور حول التنمية المستدامة، وذلك باستخدام الأداة القوية لمبادرات المسؤولية الاجتماعية للمساعدة في تحقيق هذه الأهداف. ولا شك أن ثمة علاقة وثيقة تربط بين المسؤولية الاجتماعية للشركات ومفهوم حوكمة الشركات باعتبارها أحد أهم ركائزها من ناحية وبين التنمية المستدامة من ناحية أخرى، فمثلما تؤدي الحوكمة الرشيدة للشركات إلى تعزيز آفاق التنمية المستدامة بالدول باعتبارها منهج يساعد القادة والمدراء على تحقيق التنمية المستدامة، حيث إن اتباع المبادئ السليمة لحوكمة الشركات سيؤدي إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية ومكافحة مقاومة المؤسسات للإصلاح، فإن قوة الاستدامة في

المجال الاقتصادي، وما يصاحبها من إصلاحات مؤسسية، يكون من شأنه إتاحة القاعدة اللازمة لتحسين أوضاع الحوكمة بالقطاعين العام والخاص من خلال تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات حال مراعاة البيئة والعدالة الاجتماعية وخلق الفرص للأجيال القادمة. بناءً على ما تقدم، نحاول من خلال هذا البحث إلقاء الضوء على المسؤولية الاجتماعية للشركات وأهمية تطبيق آلياتها على الشركات في مصر من خلال التوعية بضرورة الأخذ بعين الاعتبار القيم الأخلاقية والاجتماعية والبيئية إلى جانب الربحية التجارية، وذلك للوصول إلى مؤسسة مستدامة ومن ثم اقتصاد مستدام.

➤ فلاق. (2017). دور إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات في دعم الأمن الغذائي الشركة السعودية العربية للخدمات الزراعية أنموذجاً.

أصبح الأمن الغذائي استراتيجية تواصل في بعض الاقتصادات التي أدمجته في الحوار العام حول المسؤولية الاجتماعية للشركات. فهل الأمن الغذائي مسؤولية الشركات؟ ما هي الأساليب المتبعة، وهل ثمة سبيل مستقبلي لهذه القضية؟ بما أن إعادة توزيع الثروة الخاصة نادراً ما تهدف إلى تحسين الأمن الغذائي، فسيكون من المفيد دراسة ممارسات بعض الجهات الفاعلة في شركة أراسكو لتقييم فعالية نهج المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتثير هذه الدراسة بعض التحفظات، إذ يجب أن تبقى المبادرة الخاصة داعمة لتدخل الدولة. وفي جميع الأحوال، تكشف الدراسة عن الحاجة إلى تنظيم قانوني للأمن الغذائي.

الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة لمعالجتها

من خلال استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات وعلاقتها بالتنمية المستدامة والفقر، يتضح أن هناك اهتماماً بحثياً متزايداً بهذا المجال، إلا أن هذا الاهتمام ما زال يترك عدداً من الفجوات العلمية والمنهجية التي تحتاج إلى معالجة أكاديمية أعمق، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقه.

في البداية، تُظهر الدراسات السابقة، مثل دراسة (الدليمي & منار، 2022) ودراسة (بلبع & محمد عيد، 2018)، تركيزاً واضحاً على دور الدولة أو الإطار المؤسسي العام في دعم المسؤولية الاجتماعية، مع الاهتمام بعلاقتها بالتنمية المستدامة بشكل عام، دون التعمق الكافي في قياس أثر هذه الممارسات بشكل مباشر على ظاهرة الفقر على المستوى المحلي أو المؤسسي. وهذا يشير إلى وجود فجوة تتعلق بضعف الربط التطبيقي المباشر بين المسؤولية الاجتماعية وتقليل الفقر كمتغير تنموي محدد.

كما أن العديد من الدراسات، مثل دراسة (شهد سلمان هلال المحمدي، 2025)، تناولت العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وتقليل الفقر من منظور نظري أو وصفي عام، مع التركيز على عرض المبادرات والتجارب الناجحة، إلا أن عدداً محدوداً منها اعتمد على نماذج تحليلية دقيقة تقيس الأبعاد المختلفة للمسؤولية الاجتماعية وتأثير كل بعد بشكل منفصل على الفقر، مما يبرز فجوة منهجية تتعلق بضعف التحليل التفصيلي للعلاقة بين المتغيرين.

ومن جهة أخرى، تُظهر دراسة (عادل عزت محمد عيد، 2021) ودراسة (فلاق، 2017) أن أغلب البحوث ركزت على قطاعات محددة مثل القطاع الخاص أو قضايا نوعية مثل الأمن الغذائي، دون تقديم نموذج شامل يدمج مختلف أبعاد المسؤولية الاجتماعية (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، التمكين) في إطار واحد لقياس أثرها على الفقر بشكل متكامل، وهو ما يمثل فجوة موضوعية في الأدبيات السابقة.

كما يتضح أن هناك قصوراً في الدراسات السابقة من حيث التطبيق الميداني، حيث ركزت بعض الدراسات مثل (أحمد وآخرون، 2024) على تحليل مفهوم الفقر وأسبابه دون ربطه بشكل مباشر بدور المسؤولية الاجتماعية للشركات كأداة علاجية أو وقائية. في المقابل، ركزت دراسات أخرى على المسؤولية الاجتماعية دون تحليل معمق لظاهرة الفقر كمتغير مستقل أو تابع بشكل كمي أو إحصائي، مما يعكس وجود فجوة تكاملية بين مجالي البحث.

إضافة إلى ذلك، نلاحظ أن غالبية الدراسات السابقة اعتمدت على مناهج وصفية أو تحليلية نظرية، مع قلة في الدراسات التي استخدمت أدوات تحليل إحصائي متقدمة لقياس العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وتقليل الفقر، وهو ما يبرز فجوة منهجية واضحة، خاصة في البيئات العربية التي لا تزال بحاجة إلى دراسات كمية أكثر دقة وعمقاً.

وأخيراً، يمكن القول إن الفجوة البحثية الأساسية تتمثل في الحاجة إلى دراسة تطبيقية شاملة تربط بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات وبين أثرها المباشر على تقليل الفقر، من خلال تحليل كل بعد بشكل مستقل وقياس تأثيره، باستخدام أدوات تحليل إحصائي مناسبة، بما يساهم في تقديم نموذج تفسيري أكثر دقة وشمولية لهذه العلاقة. وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقه من خلال معالجة هذا القصور في الأدبيات السابقة، وتقديم إضافة علمية تطبيقية في هذا المجال.

المراجع:

- ❖ عبدالفتاح, & سعيد توفيق أحمد. (2025). أثر الملكية الحكومية على العلاقة بين إيرادات مبيعات/خدمات الشركة والأعمال الخيرية للشركة في إطار فعالية المسؤولية الاجتماعية للشركات: دراسة اختبارية على سوق الأوراق المالية المصري. *المجلة العلمية للبحوث التجارية (جامعة المنوفية)*, 59(4), 168-71.
- ❖ عوجة, & نزمين علي السيد إبراهيم. (2022). الاتجاهات البحثية في اتصالات المسؤولية الاجتماعية للشركات عبر مواقع التواصل الاجتماعي. *المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة و الإعلان*, 2022(24), 126-93.
- ❖ أبوهاشم, محمود صالح السيد, بركات, خالد سعيد محمد حسن, فودة, & السيد أحمد محمود. (2025). أثر حجم الشركة ونمط الإفصاح الاجتماعي على فعالية مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التأثير على الأداء المالي السوقي للشركات المصرية. *مجلة البحوث التجارية*.
- ❖ هديل هيثم صالح, & م. د احمد عبد الحسن كحيط الابراهيم. (2024). حوكمة المسؤولية الاجتماعية للشركات وأثرها في تقليل البصمة الكربونية: دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في شركة الواحة للصناعات الغذائية المحدودة-بابل. *Journal of Accounting and Financial Studies (JAFS)*, 19(عدد خاص), 1152-1137.
- ❖ الرشيد سليمان, & حذيفة أحمد. (2021). فاعلية برامج المسؤولية الاجتماعية في تشكيل الصورة الذهنية لشركات الاتصال: دراسة تطبيقية على شركة زين للهاتف السيار في الفترة من 2019-2020م. *مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث*, 1(3).
- ❖ رحالية, بلال, جابر, مهدي, فرج, & شعبان. (2022). المسؤولية الاجتماعية و دورها في رفع فعالية الأداء الاقتصادي للشركات-دراسة ميدانية لعدد من الشركات الاقتصادية. *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية*, 14(2), 215-207.
- ❖ عبد الله الشحي, & علي. (2022). تقييم فاعلية مخرجات الاتصالات الترويجية للمسؤولية الاجتماعية وتأثيرها على الجمهور. *مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية*, 36(36), 1024-957.
- ❖ سليمان, ا. & أحمد, ح. (2021). فاعلية برامج المسؤولية الاجتماعية في تشكيل الصورة الذهنية لشركات الاتصال: دراسة تطبيقية على شركة زين للهاتف السيار في الفترة من 2019-

2020م. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث *Учреждения: Ibn AlArabi center for culture and publishing* 1(3).

❖ عبد الله الشحي, & علي. (2022). مخرجات الاتصالات الترويجية لبرامج المسؤولية الاجتماعية للشركات: هيئة كهرباء ومياه دبي نموذجاً، القاهرة، 2022. مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية, 36(36), 926-897.

❖ شهد سلمان هلال المحمدي. (2025). المسؤولية الاجتماعية في الحد من الفقر ودورها في تعزيز التنمية المجتمعية المستدامة. *Tasnim International Journal for Human, Social and Legal Sciences* 4(5), 204-176.

❖ م. د باسمة فارس محمد. (2024). المسؤولية الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني في حماية الفئات الهشة دراسة تحليلية اجتماعية. *lark*, 16, 68-49. (4/Pt2),

❖ شتوح, & زهير. (2021). مسؤولية المجتمعية والبيئية للمؤسسة. مجلة دراسات بيئية, 16-34.

❖ بابكر. (2024). دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في تحقيق أهداف الالفية (Doctoral dissertation, جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير).

❖ سويلم, & فضيلة. (2023). دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في حماية المستهلك. مجلة استراتيجيات ضمان الجودة, 3(2), 40-20.

❖ عبد الله, بونكانو, ابتسام, & بدري. (2021). دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي, 2(1), 320-302.

❖ تيتو, ح., & حسام. (2024). دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الحكومية في توفير الحماية والدعم النفسي والاجتماعي لضحايا الاعتداءات الجنسية. المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية, 28(2), 115-102.

❖ بومعيزة, نصيرة, بوقطاية, & سفيان. (2022). دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة. مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية, 3(1), 18-5.

❖ بن الدين, امحمد, غنتيوي, ياسين, & كرومي. (2025). دور المسؤولية الاجتماعية في الحد من مخاطر المناولة الصناعية للمؤسسات الأمرة-دراسة حالة مصفاة سبع البترول بولاية أدرار. مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية, 8(4), 89-72.

- ❖ قمار نبراس, & خلايفية ليليا. (2025). دور إدارة الكفاءات في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.
- ❖ طالبي، خديجة, & عدمان، مريزق (مشرف). (2022). دور الاتصال الداخلي في تجسيد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.
- ❖ نذير, & صلاح الدين. (2024). دور تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في تحسين صورة المؤسسة الخدمية دراسة ميدانية لعينة من الفنادق العاملة في الجزائر (حطاب مراد).
- ❖ بالراشد، أمينة, شعباني, & محمد رمزي. دور نظام الإدارة المتكاملة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات دراسة حالة شركة ليندغاز وحدة "ورقلة" 2023 (جامعة قاصدي مرباح-ورقلة).
- ❖ ميسوم نسيم, & بوشيبان مليكة. (2025). دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في تعزيز السمعة التنظيمية: دراسة حالة المؤسسة الصناعية الجزائرية لإنتاج المواد الطبية والصيدلانية "سوكوتيد" (2013-2025) جامعة مولود معمري-تيزي وزو).
- ❖ حسين, أحمد على أحمد, أحمد, محمد نمر على, جاد, & فاطمة الزهراء عبد النبي. (2023). دور ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء كمتغير وسيط في العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والأداء المؤسسي لها. مجلة البحوث التجارية المعاصرة, 37(1), 67-94.
- ❖ شوادة. (2022). -دور تمكين العاملين في دعم ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات- دراسة لآراء عينة من العاملين في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف.
- ❖ قريشي, & محمد الصغير. (2021). دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين إدارة النفايات الطبية دراسة حالة عينة من مؤسسات الصحة في الجزائر The role of social responsibility in improving medical waste management: A case study of health institutions in Algeria. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية, 8(1), 59-76.
- ❖ ترة, منال, عمراني, مباركة, رجيمي, دنيا الأحلام, ... & لطفي. (2022). دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين صورة المؤسسة التجارية العمومية الجزائرية.
- ❖ عسال, ياسين, مناع, & عيسى. دور التدقيق الداخلي في تحسين المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة الاقتصادية دراسة استبائية لعينة من المؤسسات الاقتصادية في ولاية ورقلة 2022 (جامعة قاصدي مرباح ورقلة).

- ❖ شحاته, & شيماء حلمي. (2023). المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التعليمية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعم رؤية مصر ٢٠٣٠. *المجلة العلمية بكلية الآداب*, 2023(53), 119-85.
- ❖ لشهب, نذير, تناح, بدر الدين, صالح, & محمد (مشرف). (2022). *دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الفندقية في تعزيز رضا الزبائن: دراسة عينة من زبائن فنادق ولاية جيجل (جامعة جيجل)*.
- ❖ لشهب, نذير, تناح, بدر الدين, صالح, & محمد (مشرف). (2022). *دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الفندقية في تعزيز رضا الزبائن: دراسة عينة من زبائن فنادق ولاية جيجل (جامعة جيجل)*.
- ❖ عبد العال, & الخريف. (2025). *المسؤولية الاجتماعية في منظمات القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية: دراسة استطلاعية. المجلة العربية للإدارة*, 1-33.
- ❖ معتر محمد نور سالم سعيد, الفاتح الأمين عبدالرحيم الفكي. (2024). إمكانية تطبيق معايير الاستدامة وأثرها علي الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية في بيئة الأعمال السودانية (مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية نموذجاً). *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*, 5(6), 236-219.
- ❖ محمد محمود زياده, & رانيه. (2021). دور ريادة الأعمال في تحقيق المسؤولية المجتمعية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*, 45(4), 1-18.
- ❖ معتر محمد نور سالم سعيد, الفاتح الأمين عبدالرحيم الفكي. (2024). إمكانية تطبيق معايير الاستدامة وأثرها علي الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية في بيئة الأعمال السودانية (مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية نموذجاً). *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*, 5(6), 236-219.
- ❖ محمد محمود زياده, & رانيه. (2021). دور ريادة الأعمال في تحقيق المسؤولية المجتمعية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*, 45(4), 1-18.
- ❖ إبراهيم العيسوي. (2014). *العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*.

- ❖ الدكتور بلال ياسين الكساسبة. (2022). أثر التنمية الاقتصادية على التحول الديمقراطي في دول جنوب شرق آسيا دراسة حالة (ماليزيا وسنغافورا). *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*, 3(1), 296-332.
- ❖ د. محمد مفتاح الشيبغو. (2025). آثار الفقر وسياسة مكافحته في المجتمع الليبي. *Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences*, 10(2), 123-137.
- ❖ أحمد, أ. د/شريف محمد علي, علي, & إيمان أحمد علي حسن. (2024). مفهوم الفقر وأسبابه: دراسة تحليلية مع التركيز على الواقع المصري. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*, 16(4), 810-771.
- ❖ أحمد, & منى البدرى السيد. (2024). التفسير التحليلي لآيات الصدقة مع بيان حل مشكلة الفقر في ضوء القرآن الكريم. *مجلة كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية*, 43(43), 1509-1410.
- ❖ أحمد, أ. د/شريف محمد علي, علي, & إيمان أحمد علي حسن. (2024). مفهوم الفقر وأسبابه: دراسة تحليلية مع التركيز على الواقع المصري. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*, 16(4), 810-771.
- ❖ موساوي. (2020). مفهوم الفقر: من الدلالات اللغوية إلى التأسيس السوسيولوجي. *الإبراهيمي للآداب والعلوم الإنسانية*, 2(3), 186-172.
- ❖ السيد حسن. (2022). الاستراتيجيات التخطيطية و الحد من الفقر. *مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية*, 34(1), 21-1.
- ❖ محمد محمد الأمين اباه. (2024). الفقر وعلاجه من منظور إسلامي. *المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية*, 301-312.
- ❖ د. محمد مفتاح الشيبغو. (2025). آثار الفقر وسياسة مكافحته في المجتمع الليبي. *Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences*, 10(2), 123-137.
- ❖ الجمل, ث. م. ع., & ثناء محمد علي. (2024). مشكلة الفقر وكيف عالجتها السنة النبوية؟. *حولية كلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة*, 1(1), 1232-1164.
- ❖ م. م. مناضل حمد عبيد, م. م., & ا. د. نزار عبد السادة النصار. (2025). الابعاد الاجتماعية للفقر وموقف الإسلام واساليبه في الحد من مشكلة الفقر. *lark*, 17(3), 527-562.

- ❖ أحمد عبد الرحمن سيد. (2022). مؤشرات الفقر الحضري وأولويات التنمية بمدن محافظة أسيوط: دراسة جغرافية تحليلية. *المجلة الجغرافية العربية*, 53(169), 1-98.
- ❖ لقاء عبد الهادي مسير. (2020). الأثر الاجتماعي لثقافة الفقر في المجتمع العراقي. *Journal of Education College Wasit University*, 1(38).
- ❖ بن النوي, & عائشة. (2020). ظاهرة الفقر في الجزائر ارقام وشواهد.
- ❖ محمد حسين, & نعمه الفخري. (2021). اعتماد تقنية الشبكات العصبية في تحديد مستوى الفقر في العراق للسنوات الخمس الاخيرة: دراسة مقارنة. *مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية*, 1(5), 276-284.
- ❖ إدريس, & عبد الرحيم عبده عمر. (2020). الفقر في منظور الدعوة الإسلامية وأثره علي العالم الإسلامي. *مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية*, 24(24-الجزء الثاني), 135-170.
- ❖ الدليمي, & منار. (2022). دور الدولة في دعم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. *مجلة البحوث القانونية والإقتصادية (المنصورة)*, 12(81), 836-873.
- ❖ شهد سلمان هلال المحمدي. (2025). المسؤولية الاجتماعية في الحد من الفقر ودورها في تعزيز التنمية المجتمعية المستدامة. *Tasnim International Journal for Human, Social and Legal Sciences*, 4(5), 176-204.
- ❖ الأسراج، ح. (2011). المسؤولية الاجتماعية للشركات: تحديات وآفاق التنمية في الدول العربية. متاح على SSRN 1884816.
- ❖ عادل عزت محمد عيد. (2021). المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. *Umm Al-Qura University Journal of Social Sciences*, 13(1).
- ❖ بلبع, & محمد عيد. (2018). المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في مصر. *المجلة العربية للإدارة*, 38(4), 253-288.
- ❖ فلاق. (2017). دور إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات في دعم الأمن الغذائي الشركة السعودية العربية للخدمات الزراعية أنموذجا. *مجلة اقتصاد المال والأعمال*, 1(4), 32-44.
- ❖ أحمد, أ. د/شريف محمد علي, علي, & إيمان أحمد علي حسن. (2024). مفهوم الفقر وأسبابه: دراسة تحليلية مع التركيز على الواقع المصري. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*, 16(4), 771-810.

❖ أحمد, أ. د/شريف محمد علي, علي, & إيمان أحمد علي حسن. (2024). مفهوم الفقر وأسبابه: دراسة تحليلية مع التركيز على الواقع المصري. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*, 16(4), 771-810.